

Distr.: General  
28 November 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "مرأة عام  
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية،  
والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من الجمعية القسطنطينية العسكرية المقدسة للقديس جورج،  
وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## البيان

تضطلع الجمعية القسطنطينية العسكرية المقدسة للقديس جورج بالمهمة التاريخية لمساعدة المرضى والمحتاجين والأشد حرمانا في المجتمع. ومن خلال مشاركة أعضائها البالغ عددهم ٢٨٠٠ المنظمين في وفود وطنية وإقليمية تعمل في أكثر من أربعين بلدا، تقدم الجمعية المساعدة الطبية والاجتماعية، والإغاثة في حالات الكوارث عند وقوع نزاعات مسلحة وكوارث طبيعية، كما تقدم الخدمات في حالات الطوارئ والمساعدة للمسنين وذوي الإعاقة والأطفال المحتاجين، والتدريب على الإسعافات الأولية، والدعم للاجئين والمشردين داخليا، بغض النظر عن العنصر أو الأصل أو الديانة.

وتُعد اللامساواة بين الجنسين ظاهرة اجتماعية مُعقّدة بصورة استثنائية. وتتخذ هذه الظاهرة أشكالا عديدة، تشمل الاستغلال الجنسي والاقتصادي على السواء، مثل الاتجار بالنساء والأطفال، ووَأد الإناث، والجرائم المرتكبة باسم ما يُسمى بالشرف، وجرائم العاطفة، والجرائم ذات الدافع العنصري، واحتطاف وبيع الأطفال، والعنف والوفيات ذات الصلة بالمهور، والاعتداءات باستخدام الأحماض، والممارسات التقليدية أو العرفية الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والزواج القسري. وتتسم محاولة القضاء عليها بذات القدر من التعقّد.

وتُرحب المنظمة بمختلف المبادرات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية والمحلية الرامية إلى النهوض بتعزيز وحماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وتؤكد أنه ليس هناك نهج عالمي واحد لحل هذه القضايا، بل يجب بالأحرى أن تكون المبادرات الحكومية متوازنة وتدعمها تربية أخلاقية أكثر انتشارا ضمن السياقات الوطنية والثقافية. وينبغي أن تشمل المبادرات الوطنية، فيما تشمل، التعليم والصحة والتمويل البالغ الصغر، وأن يتم وضعها في إطار بيئة قانونية داعمة مع وضع سياسات تحمي النساء والفتيات من العنف، وتعزز المساواة بين الجنسين. وفضلا عن ذلك، ينبغي للحكومات الوطنية أن تُعزز مشاركة الجماعات النسائية في هذا الإصلاح للسياسات.

وتعترف المنظمة بالجهود المبذولة حتى الآن من أجل تعزيز تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والإسراع به، ولكنها تعترف أيضا بأن الأهداف والالتزامات لم تُنفذ ولم تُتحقق على النحو التام.

وتحث المنظمة الحكومات الوطنية، والقطاعين الخاص والمجتمعي على المشاركة في تعاون مُنظم من أجل تحديد وتقييم الاستراتيجيات بهدف جعل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة في محور التنمية وإيجاد حلول دائمة.

والمنظمة، من جانبها، تؤكد من جديد التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ضمن مجال تأثيرها.